

معركة النفط السعودية الروسية متواصلة خلف الكواليس

منافسة حامية بين الرياض وموسكو لانتزاع الحصة في الأسواق الأوروبية والآسيوية

تشير بيانات كواليس أسواق النفط إلى أن السعودية وروسيا تخوضان معركة حامية لانتزاع الحصة في الأسواق الأوروبية والآسيوية، رغم الهدنة المعلنة والاتفاق التاريخي لتطبيق خفض قياسي في الإنتاج من أجل إنقاذ الأسعار.

موسكو - كشفت أطراف فاعلة في أسواق النفط أن السعودية وروسيا مازالتا تتبادلان الضربات في أسواق النفط، وأنهما تستخدمان كافة أسلحة الخصومات والتسهيلات لانتزاع الحصة من الطرف الآخر. وظهر تحليل لبيانات الشحن البحري أن المنافسة بين البلدين تتعلق بالسوق الفورية أكثر من ارتباطها بأسعار العقود الأجل، إذ تتواصل معركة طويلة الأمد على الحصة السوقية، وبخاصة في آسيا. وقالت الرياض وموسكو الأسبوع الماضي إنهما مستعدتان لاتخاذ إجراءات إذا لزم الأمر لتحقيق التوازن في السوق عبر خفض مشترك للإنتاج مع باقي أعضاء تحالف أوبك+ اعتباراً من بداية مايو المقبل. ونسبت رويترز إلى مصدر في شركة لتجارة النفط قوله إنه "خلف البيانات التعاونية، لا تزال المعركة دائرة" بين السعودية وروسيا.

بولندا استوردت كميات قياسية من النفط السعودي في أبريل ولم تستورد للمرة الأولى نفطاً روسيا عبر البحر

وأضاف أن أسعار البيع الرسمية السعودية تشير إلى أن الرياض تستهدف السوق الآسيوية، حيث لا يزال الطلب متيناً فيها رغم التضييق في ظل إجراءات العزل العام العالمية. وتعتمد روسيا على الأسواق الآسيوية كوجهة لإنتاجها النفطي منذ تدشين خط أنابيب شرق سيبيريا المحيط الهادي البالغة طاقته 1.6 مليون برميل يوميا.

المصرف المركزي يجمع الدولارات لتمكين لبنان من استيراد الأساسيات

بيروت - رأت أوساط اقتصادية لبنانية في التعميم الذي أصدره حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الثلاثاء محاولة من المصرف لجمع أكبر كمية من العملات الأجنبية كي يبقى لبنان في وضع يسمح له بتمويل المواد الأساسية التي هو مضطر إلى استيرادها.

وكشفت هذه الأوساط الاقتصادية أن احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان سينفذ في أواخر شهر يونيو المقبل. وهذا ما أجبر سلامة على جعل المودعين يسحبون كمية معينة من الأموال التي هم في حاجة إليها بالعملات اللبنانية، حتى لو كانت ودائعهم بالدولار أو بعملات أجنبية أخرى.

وطلب مصرف لبنان المركزي من المصارف تسديد سحبيات الزبائن من ودائعهم بالدولار بالليرة اللبنانية، وفق سعر الصرف في السوق الموازية، وسط أزمة سيولة حادة وشخ في العملة الخضراء.

وأورد في تعميم أنه في حال طلب أي عميل إجراء سحبيات أو عمليات صندوق نقداً من الحسابات أو المستحقات العائدة له بالدولار الأمريكي أو غيرها من العملات الأجنبية، على المصارف العاملة في لبنان، شرط موافقة العميل المعني، أن تقوم بتسديد ما يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق وذلك استناداً للإجراءات والحدود المعتمدة لدى المصرف المعني.

وجاء في المادة الأولى من التعميم ما معناه أن المصارف تسدد لزبائنها من ودائعهم بالدولار وغيره مبالغ معينة بالعملات اللبنانية استناداً إلى سعر السوق كما يحدده مصرف لبنان. ويرى خبراء اقتصاديون أن قرارات مصرف لبنان هذه ليست سوى



الاتفاقات الرسمية لا تكشف الصورة الكاملة

وأكد متعامل في سوق النفط الأوروبية أن "حقوق النفط الروسية مرتبطة بمصافي تكرير في أوروبا وآسيا وشركات النفط لديها عقود طويلة الأجل معها، وأنها على عكس السعودية لا تخضع لأسعار الشحن وتوافر الناقلات".

ويبدو أن معركة حصة الأسواق قد تتفاقم، إذا لم يسفر انهيار الأسعار عن خفض كبير في إنتاج الدول من خارج تحالف أوبك+ وخاصة الخام الأميركي الذي انهيارت أسعاره هذا الأسبوع تحت الصفر، بسبب عدم وجود مشتريين وامتلاء مستودعات التخزين.

وكانت تقارير قد ذكرت أن شركة أرامكو السعودية تسعى لجذب مشتريين بشكل أكبر من خلال عرض تأجيل مدفوعات لتسليم شحنات من الخام بما يصل إلى 90 يوماً على شركات تكرير في آسيا وأوروبا.

وقال متعاملون إن الميزة الرئيسية لدى روسيا في معركة السوق الحالية مع السعودية هي شبكتها المترامية الأطراف من خطوط الأنابيب التي تساعدها على توريد النفط بأسعار أرخص مقارنة مع منافستها التي يتعين عليها إيجاد ناقلات ودفع تكاليف النقل.

من الخام العربي الخفيف عبر ميناء جدانسك خلال الشهر الجاري. وقال متعاملون إن بولندا لن تستورد أي كميات منقولة بحراً من خام الأورال الروسي هذا الشهر للمرة الأولى منذ فترة طويلة، بينما ستستقل إمدادات النفط العربي الخفيف لبولندا ثابتة في مايو المقبل.

ونسبت رويترز إلى مصدر في مصفاة تكرير أوروبية قوله "مع تراجع الطلب تصبح المنافسة أكثر صعوبة. لا يمانع السعوديون في اتخاذ خطوات إضافية من أجل المشتري، ربما يكون على روسيا أيضاً التفكير في عروض خاصة".

أبريل الجاري، بما يقل بفارق طفيف عن مستواها القياسي المسجل في أغسطس 2016. وستزيد إمدادات أرامكو من الخام العربي، بما في ذلك الخام العربي الخفيف، وهي الدرجة الأقرب إلى الخام الرئيسي الروسي من حيث الجودة، إلى كل من إيطاليا وتركيا واليونان وفرنسا وبولندا في أبريل.

وجميع هذه الدول من المشتريين المنتظمين للنفط الروسي. وتفيد البيانات أن واردات شركات التكرير البولندية سوف تصل إلى مستويات قياسية تبلغ 560 ألف طن

الافتاات الرسمية لا تكشف الصورة الكاملة

وفي إطار السياسة ذاتها، طلب مصرف لبنان الأسبوع الماضي من شركات التحويلات النقدية تسديد قيمة أي تحويل بالعملات الأجنبية وارد إليها من الخارج بالليرة اللبنانية وبحسب سعر السوق أيضاً، على أن يتبعه بالدولار. وأعلنت تلك الشركات الثلاثاء أنها ستبتدأ تطبيق القرار الجمعة.

ومنذ سبتمبر، تفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الأموال بشكل عام خصوصاً بالدولار. كما منعت التحويلات المالية إلى الخارج.

وقام انتشار فيروس كورونا المستجد الأزمة بعدما امتنعت المصارف عن تزويد زبائنها بالدولار متحججة بعدم القدرة على استيراد شحنات منه نتيجة إغلاق المطار. وقبل ذلك كان يُسمح للمواطن في بعض المصارف بسحب مئة دولار أسبوعياً.

ويحتمل مواطنون وسياسيون المصارف جزءاً من مسؤولية التدهور الاقتصادي المتسارع، وتوالت الاتهامات بتحويل أصحاب المصارف وسياسيين وتموليين مبالغ ضخمة إلى الخارج مع بدء حركة الاحتجاجات ضد السلطة في أكتوبر حتى نهاية عام 2019، وتحديداً خلال أسبوعين أغلقت فيهما المصارف أبوابها إثر بدء التظاهرات.

ويرزح لبنان اليوم تحت ديون تصل قيمتها إلى 92 مليار دولار، ما يشكل نحو 170 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد هذه النسبة من ضمن النسب الأعلى في العالم.

وتقدر السلطات، التي أعلنت الشهر الماضي توقف لبنان عن تسديد كافة مستحقات سندات اليوروبوند بالعملات الأجنبية، أن البلاد في حاجة اليوم إلى أكثر من 80 مليار دولار للخروج من

زبد على ثلاثة آلاف ليرة للدولار الواحد في وقت فقدت فيه العملة الأميركية في المصارف.

ومع تعميم الثلاثاء، بات سحب الدولار غير ممكن من المصارف بغض النظر عن قيمة الوديعة. وحددت جمعية المصارف في وقت سابق سعر الصرف لديها بـ2600 ليرة، فيما تخطى سعر صرف الدولار في السوق السوداء الثلاثاء 3200 ليرة. ولا يزال سعر الصرف الرسمي مثبتاً على 1507 ليرات مقابل الدولار.

وتمتص دولارات اللبنانيين بأى ثمن



سليم صفيح
وضع العبء على المصارف يؤثر تساؤلات بشأن دور الحكومة

كما يستبعدون حصول لبنان على برنامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إلا بعد إصلاحات سياسية تخفف معارضة الدول الكبرى لدور حزب الله في الحكومة. ويعاني لبنان أيضاً من توقف ودائع المغتربين اللبنانيين، التي كانت مصدراً أساسياً لإدامة الاقتصاد، وذلك بسبب توقف المصارف اللبنانية عن السماح لهم بسحب أموالهم، بدعوى انعدام السيولة.

ويرى محللون أن تشغيل جميع دول العالم بأزمة اقتصادية عالمية كبيرة نتيجة تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد، يقام انعدام فرص حصوله على الدعم الدولي.